

عليك ربه ولا يستخلف بالله ما غضب وفي النكاح بالله ما ينكح
 نكاح قائم في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما يحل من التمسك
 بما ذكرت ولا يستخلف بالله ما طلقها وان كانت دار في رجل
 فتعدها اثنان احدهما جميعها والاخر واقما البينة فلصاحب
 البيع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند الرجوع وقال
 ابو يوسف ويحتمل بينهما اثلاثا ولو كانت في يد رها مسلكت
 للبيع نصفها عن وجه القضاء ونصفها للرجوع في القضاء واذ
 تنازعوا في اية وقام كل واحد منهما ببينة فانها نجت عنه وذكر
 تاريخا وسن الدابة يوافق تاريخين فهو اوله وان اشكل
 ذلك كانت بينهما واذ تنازعا في اية احدهما اكبرها والاخر متعلق
 بلجامها فالتاك اوله وكذلك اذ تنازعا بعتا على رجل
 لاحدهما فضا جمل اوله واذ تنازعا في صا احدهما لالبية
 والاخر متعلق بلكه فالابن اوله واذ اختلف المتبايعان في
 البيع فادعى احدهما ثمنه وادعى البايع اكثر منه واعترف البايع
 من البيع وادعى المشتري اكثر منه وقام احدهما بالبينة المثبتة للزيادة
 اوله وان لم يكن لوالده بینه بالبينة قبل المثل ^{الرجوع} في صحة التمسك
 ادعاه البايع والا فسخنا البيع وقيل للبايع ان يسلم ما ادعاه

المشترى

المشترى من المبيع والا فسخنا البيع فان لم تراضيا استخلف الحاكم
 كل واحد منهما على دعوى الآخر يدري بين المشترى فاذا اختلفا
 فسخ القاضي بينهما فان نكل احدهما عن البينة لزمه دعوى الآخر
 فان اختلفا في الاجل او في شرط الحيا ر او في استيفاء بعض الثمن
 فلا يخالف بينهما والقول من يتكلم بالخيار والباع يبيع فيه فاحكام
 المبيع ثم اختلفا لم يخالف عند الرجوع و ابو يوسف وجعل القول
 قول المشتري وقال محمد بخلافه ان يفسخ البيع على قيمته الهالك
 وان هلك احد العبد بن ثم اختلفا لم يخالف عند الرجوع الا
 ان ترضى البايع ان يرد خصه الهالك وقال ابو يوسف يخالف
 ويفسخ البيع في المدة وقيمة الهالك وهو محرم واذ اختلف
 الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها باله وقال الزوج
 بالعين فابرها اقام البينة فبكت بينة فان اقام البينة فالبينة
 بينة المدة وان لم يكن لها بينة بخلاف عند الرجوع ويفسخ النكاح
 ولكن يحكم مع المثل فان كان مثلها اعترف به الزوج واول
 قضيه بما قال الزوج وان كان مثلها ادعت المدة او اكثر قضيه بما
 ادعت المدة وان كان مع المثل اكثر مما اعترف به الزوج واول
 مما ادعت المدة قضيه بما جعل المثل واذ اختلفا في الاجان قيل